

# مجلة الكتاب العربي

قوائم ببلوجرافية

## حركة التأليف في مجال العمل والعمال من واقع القائمة الببلوجرافية للدراستات العمالية

العدد رقم 40 – 1 يناير 1968

رعوف عباس حامد

ظهر الإهتمام بمشاكل العمل والعمال في مصر في العقود الأولى من هذا القرن، فقد شهد مطلع القرن العشرين مولد الطبقة العاملة المصرية كنتيجة لقيام الصناعة الحديثة في مصر معتمدة على رأس المال الأجنبي في البداية، ثم على مشاركة رأس المال المصري بعد الحرب العالمية الأولى، فتعددت مشاكل العمال، وتتنوع مطالبهم، تلك المطالب التي حملت نقابات العمال لواءها، ومن ثم بدأت أصداء هذه المشاكل تتردد على صفحات الجرائد والمجلات، وتعالق الصيحات بضرورة إصدار تشريع للعمل والعمال. وعملت السلطات – تحت ضغط الإضرابات العمالية – على إيجاد حل لمشاكل العمل والعمال، فشكلت اللجان الخاصة لدراستها وإقتراح الحلول لها، وأعدت تقارير رسمية عن أعمال تلك اللجان طبعت ونشرت على الناس، فكانت حافزاً لحركة الكتابة في موضوع العمل والعمال دفع بعض الأقلام إلى الإسهام في تلك الحركة.

ورغم أن الثلاثينات من هذا القرن وكذلك الأربعينات شهدت إحتدام مشاكل العمل والعمال في مصر، تلك المشاكل التي جذبت إهتمام الصحافة في ذلك الحين، فإن حركة التأليف في مجال العمل والعمال ظلت محدودة – كماً وكيفاً – حتى منتصف الخمسينات، وذلك لأن مسائل العمل والعمال كانت – في تلك الحقبة من الزمان – ترتبط بالأمن العام وتدخل في إختصاص أجهزة وزارة الداخلية، وخاصة البوليس السياسي، ومن ثم تعرض النقابيون وأصحاب الأقلام التي ساهمت في دراسة مسائل العمل والعمال لمطاردة السلطات.

ولكن قيام ثورة يوليو 1952، وما ترتب عليها من ثل عرش الطغيان وإقرار العدالة الإجتماعية بعد التخلص من الإقطاع وتقليم أظافر الرأسمالية، أدى إلى مضاعفة الإهتمام بمشاكل العمل والعمال، ومن ثم شهدت المكتبة العربية عشرات المؤلفات المتعلقة بهذا المجال كونت مع غيرها من المؤلفات العمالية التي صدرت قبل الخمسينات – ركناً لا بأس به ضمن أركان المكتبة العربية، وقدمت للقارئ موضوع العمل والعمال من زوايا مختلفة جاءت ثمرة لتباين إتجاهات الأقلام التي عالجت الموضوع.

ويغلب الإتجاه القانوني على المؤلفات الخاصة بالعمل والعمال، ويرجع ذلك إلى أن القضية الأساسية بالنسبة للعمال في مصر، كانت تنحصر في المطالبة بإصدار تشريع للعمل، ومن ثم ترتب على صدور التشريعات العمالية ظهور المؤلفات التي تعالج القضايا المترتبة على

مشاكل التطبيق، متجهة إلى تحليل مواد القوانين وتفسيرها مع مقارنتها بمثلتها في البلاد الأجنبية وخاصة دول غرب أوروبا. ويتمثل هذا الإتجاه في كتابات الدكتور حسين خلاف (نقابات العمال في مصر، بحث في تشريع العمل المقارن) والدكتور أحمد زكى بدوى (مشاكل العمل والمنظمات العمالية في مصر) وغيرهم من أساتذة القانون. ويغلب على كتابات هؤلاء الطابع الأكاديمي.

كما إهتم جانب كبير من رجال القانون – وخاصة المحامين الذين إشتغلوا بالقضايا العمالية – بتجميع القوانين ونشرها مع المذكرات التفسيرية الخاصة بها، والمبادئ القضائية الصادرة في أحكام المحاكم، وفتاوى مجلس الدولة. ويتمثل هذا الإتجاه في كتابات عصمت الهوارى (الموسوعة القضائية فى منازعات العمال)، وسعد عبد السلام حبيب (مجموعة قوانين العمل والعمال، ومشاكل العمل والعمال)، وحسن الفكهانى (المدونة العمالية)، ومحمد فهيم أمين (الموسوعة العمالية) وغيرهم كثيرين. ومعظم أصحاب هذا الجانب من الإتجاه القانونى لدراسة موضوع العمل والعمال، لم يهتموا بتحليل القوانين أو تفسيرها، أو محاولة البحث عن حلول للمشاكل المترتبة على تطبيقها.

وهناك إتجاه ثان للكتابة فى مجال العمل والعمال هو إتجاه الدراسات الميدانية لمشاكل العمل والعمال، ومعظم الأقسام التى خدمت هذا الإتجاه إشتغل أصحابها بمسائل العمل والعمال على الصعيد الرسمى، أو على الصعيد النقابى. ونميز من بين المجموعة الأولى موظفى وزارة العمل، ويأتى فى مقدمتهم إبراهيم الخطريفى (العمل والإنتاج)، وعبد الغنى سعيد (حق العمال فى الميثاق العالمى لحقوق الإنسان)، وإبراهيم حسن حنبل (فى محيط العمل والعمال) ويغلب على كتابات هؤلاء طابع التقارير الرسمية المبنية على أساس الدراسة الميدانية.

وساهمت أقلام النقابيين فى خدمة نفس الإتجاه، فألف بعضهم كتيبات عالجا فيها مشاكل النقابة والحركة النقابية من واقع ممارستهم العملية لها، وأخذوا يحاولون وضع الحلول لها، وخلق أسس للعمل النقابى تساعد القيادات النقابية على شق طريقها. ومن هذه الكتابات ما ألفه المرحوم سيد قنديل (نقابيتى، والعمال والنقابة، وكيف نحرر أنفسنا) وما كتبه محمود يوسف المدرك (التربية النقابية، وإدراة النقابة، وعمال مصر مع عمال العالم) وأخيراً كتاب يس مصطفى ومحمد فتحى (النصيحة إلى العمال فى مصر)، وجميع هذه الكتيبات على قدر كبير من الأهمية من الناحية التاريخية.

وتتنمى أبحاث معهد التخطيط القومى – الخاصة بالمسائل المتعلقة بالعمل والعمال – إلى نفس الإتجاه، فهى ميدانية تهتم بدراسة مشاكل العمل والعمال على الطبيعة دراسة علمية فى مجموعها دراسات سليمة وتقتراح العلاج الممكن لها.

وهناك مطبوعات رسمية صدرت عن جهات حكومية تتعلق بالمسائل العمالية، من بينها تقارير وزارة الداخلية الخاصة بنشاط مكتب العمل الذى كان يتبع هذه الوزارة منذ تأسيسه 1931 حتى 1936، وكذلك تقارير مصلحة العمل، ثم وزارة العمل (فيما بعد)، وهذه التقارير تبرز وجهة النظر الرسمية فى مسائل العمل والعمال، ولذلك فهى على قدر كبير من الأهمية بالنسبة للمهتمين بدراسة تطور تشريع العمل والحركة النقابية.

ويضاف إلى المطبوعات الرسمية ما كانت تصدره مصلحة الإحصاء والتعداد، ثم الجهاز المركزي للإصلاح والتعداد والتعبئة العامة، من جداول إحصائية خاصة بالأجور وساعات العمل وحركة العمالة. ولكن الإحصائيات الخاصة بالسنوات السابقة على الثورة يجب أن تؤخذ بحذر شديد لأنها أعدت في وقت لم تكن فيه قواعد تلزم أصحاب الأعمال بإتباع نظام معين لإثبات حالة العمالة في مؤسساتهم ونظام العمل بها، ولذلك فإن البيانات التي كانوا يقدمونها للسلطات الرسمية لا يمكن أن تكون دقيقة في تصويرها لواقع الحال.

ولقد برز في السنوات الأخيرة إتجاه جديد لدراسة تاريخ الحركة النقابية في مصر استناداً إلى المصادر الأصلية، ويتمثل هذا الإتجاه في كتابات المرحوم محمد حلمي إبراهيم (أضواء على الحركة النقابية)، وأمين عز الدين (تاريخ الطبقة العاملة المصرية) والدكتور سليمان النخيلي (الحركة العمالية المصرية وموقف الصحافة والسلطات منها) ورءوف عباس (الحركة العمالية في مصر). ولكن هذا الإتجاه الجديد يعوقه ندرة الوثائق، وصعوبة الحصول على المادة الأصلية المتمثلة في أوراق النقابات والمنظمات العمالية.

ورغم صدور عشرات المؤلفات الخاصة بالعمل والعمال فإن التأليف في هذا المجال يحتاج إلى المزيد من الكتابات المتخصصة التي تعالج المسائل المتعلقة بعلاقات العمل على أساس علمي سليم، وكذلك المسائل المتعلقة بالنقابات والعمل النقابي التي يمكنها أن تسهم في إيجاد عمل نقابي منظم بدلاً من الإرتجال الذي يبدد الكثير من طاقات هذا العمل.

### الثغرات الموجودة

ولا يمكن أن نسد الثغرات الموجودة في مجال التأليف في العمل والعمال دون أن نضع بين أيدي المهتمين بدراسة مشاكل العمل وعلاقاته المصادر الأصلية التي يجب أن تكون أساساً لدراساتهم، وأعنى بها الوثائق الخاصة بالعمل والعمال التي لازالت موزعة بين وزارة الداخلية ووزارة العمل. والأوراق الخاصة بالنقابات التي يوجد بعضها الآخر بدار نقابة عمال ترام القاهرة التي تعد من أقدم النقابات في مصر.

ولا شك أن الوقت قد حان لتجميع هذه الوثائق وتنظيمها وترتيبها، ومثل هذا العمل يحتاج إلى تضافر جهود الهيئات الرسمية المهتمة بالعمل والعمال وعلى رأسها وزارة العمل، وأمانة العمال بالإتحاد الاشتراكي العربي وإتحاد العمال المصري وهذان الأخيران يمكنهما العمل على جمع الوثائق الخاصة بالنقابات من بيوت النقابيين القدامى. وبقدر ما يتحقق من نجاح في حصر وثائق العمل والعمال وتجميعها، بقدر ما يمكن أن يوضع أساس متين لدراسة مشاكل العمل وعلاقاته في مصر.

وفي هذه القائمة البيبليوجرافية التي نقدمها اليوم إلى المهتمين بدراسة موضوع العمل والعمال حاولنا أن نجمع - جهد الطاقة - ما أخرجته المطابع العربية من مؤلفات عالجت هذا الموضوع. وقد راعينا أن تكون هذه القائمة شاملة لشتى إتجاهات التأليف في العمل والعمال، ولا نستطيع أن نقول أنه لم يغيب عنا ذكر جميع المؤلفات المتعلقة بالموضوع ولكن حسبنا أن نكون قد جمعنا معظم تلك المؤلفات في مثل هذه القائمة بهدف تيسير مهمة الباحثين والمهتمين بدراسة مشاكل العمل وعلاقاته وكل ما نرجوه منهم أن يزودوا المجلة برأيهم فيها إذ أن الهدف هو الوصول بهذا العمل إلى الحد الذي يجعله وافياً بالغرض الذي أعد من أجله.

وبالإضافة إلى المؤلفات التي وردت بهذه القائمة فهناك عشرات المقالات التي تناولت موضوع العمل والعمال ونشرت بالصحف والمجلات المتخصصة أو العامة لا تخلو هي الأخرى من قيمة علمية بالنسبة للموضوع، ونأمل أن تتاح الفرصة لإعداد قائمة بها تحقيقاً للفائدة المرجوة، وتوفيراً لجهد الباحثين.